

المائدة المستديرة

"دور البنوك في تعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل القطاع المصرفي"

الأربعاء 24 مايو 2023

انطلاقاً من اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، وتنفيذاً لخطة عمل لجنة الحقوق الاقتصادية وخطة عمل وحدة ذوي الإعاقة، عقدت اللجنة بالتعاون مع الوحدة مائدة مستديرة بعنوان "دور البنوك في تعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل القطاع المصرفي" يوم الأربعاء 24 مايو 2023، وذلك بهدف مناقشة آليات تطبيق الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي في سبتمبر 2021، والذي نص على مجموعة من التعليمات الخاصة بإتاحة وتيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمنتجات المصرفية دون تمييز، بالإضافة إلى عرض مجموعة من المقترحات والرؤى لتعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبحث سبل توحيد الجهود والعمل المشترك والوصول إلى أفضل التوصيات في هذا الشأن.

افتتحت أعمال المائدة المستديرة سعادة السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس، أ.محمد ممدوح أمين لجنة الحقوق الاقتصادية، أ.د. هدى راغب، عضو المجلس، سعادة السفير فهمي فايد، أمين عام المجلس، أ. شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي لشؤون الشمول المالي، وذلك بحضور السادة أعضاء مجلس النواب: د.هالة ابو السعد، أ.نجلاء العسيلي، والسادة أعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ: أ.نهى الشريف، أ. أحمد سمير زكريا، وممثلي المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: أ. خالد حنفي، مدير إدارة الإتاحة، أ.سامي أحمد، مدير إدارة المشاركة السياسية، أ. كيرلس نبيل، مدير البرنامج الوطني لتعزيز مفاهيم الشمول المالي، ومجموعة من مديري وقيادات قطاعات الشمول المالي والمسئولية المجتمعية بالبنك المركزي والبنوك (وبنك القاهرة وبنك قناة السويس والبنك المصري الخليجي وبنك التجاري وفا والمصرف المتحد وبنك التعمير والاسكان وبنك الكويت الوطني).

وخلال أعمال المائدة المستديرة عرض الأستاذ/ شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي والوفد المرافق له مراحل إعداد الكتاب الدوري والتي تمت من خلال التواصل مع الجهاز المركزي للتعبئة، ووزارة الشباب والرياضة واللجنة البارالمبية، وزارة التضامن، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، والبنوك، وتم التطرق إلى بنود الكتاب الدوري والتي تعمل على إتاحة وتيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمنتجات المصرفية ومنها (تهيئة البنية التحتية في الفروع وماكينات الصراف الآلي، أرقام انتظار خاصة، خدمة الشباك الواحد، خدمة الزيارات المنزلية، تدريب كوادر بشرية مصرفية متخصصة لمساعدة ذوي الإعاقة في المعاملات المصرفية وتدريبهم على لغة

الإشارة، إتاحة عقود فتح الحساب ونماذج الطلبات بطريقة برايل لأصحاب الإعاقة السمعية والقراءة الصوتية لأصحاب الإعاقة البصرية وتوثيق المعاملات بالصوت والصورة، إتاحة أوعية ادخارية ومنتجات مصرفية ملائمة لذوي الإعاقة، وخفض تكلفة الاقتراض سواء (المصاريف-العمولات)، تصميم بطاقات الائتمان بحروف وأرقام بارزة) وتناول الجانب الثانى من العرض وجهود البنوك في تعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوى الإعاقة داخل القطاع المصرفي، وأشير إلى قيام البنوك بتجهيز نسبة تتعدى 10% من فروعها القائمة وإجراء تعديلات إنشائية فعالة عليها لضمان التيسير على العملاء من ذوي الإعاقة عند تعاملهم مع البنوك، وتم وتدريب عدد 8 آلاف موظف على لغة الإشارة يمثلوا 4 آلاف فرع، وأن معظم البنوك انتهت من توفيق أوضاعها وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي .

وتوصل السادة المشاركون عقب العروض والمناقشات إلى مجموعة من التوصيات والتي من ضمنها الأتى :

- تضافر الجهود والتعاون لعقد ورش عمل مع مجموعات من الأشخاص ذوى الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني المعنية للتعرف على احتياجاتهم، وكذا تنظيم دورات تدريبية للتعريف بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة،
- العمل على انشاء قاعدة بيانات لذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الإعاقة على أن تتضمن (التعداد السكانى ، التقسيم الجغرافى، نوع الإعاقة ، بيانات التواصل)،
- حث البنوك على الإعلان عن الخدمات والمنتجات والفروع المجهزة وماكينات الصراف الآلى الملائمة لذوي الإعاقة بمختلف إعاقتهم، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني وكذا فروع البنوك المختلفة،
- توجيه البنوك من أجل التوسيع فى استخدام التكنولوجيا المساعدة لذوى الإعاقة وذلك للتيسير عليهم فى إجراء المعاملات المصرفية المختلفة ،
- إزالة العوائق التى تحول دون تحقيق الشمول المالي للأشخاص ذوى الإعاقة بما يدعم الخطوات نحو دمجهم داخل المجتمع،
- التأكيد على أهمية الدور المجتمعى للبنوك فى تحقيق الشمول المالي للأشخاص ذوى الإعاقة .

رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية

د.محمد ممدوح